الخطاب الأدبي في ضوء المقاربة التداولية

د. مجاهد بوسكين

جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، medjahed.bouskine@univ-mascara.dz

تاريخ الإيداع: 2022/01/31 **تاريخ المراجعة:** 2023/03/14 **تاريخ القبول:** 2023/03/29

ملخص

يعالج هذا البحث الموسوم: "الخطاب الأدبي في ضوء المقاربة التداولية" إشكالية تلقي الخطاب الأدبي في كنف البرامج الإجرائية للدرس التداولي، باعتباره نظرية نقدية معاصرة، أفرزتها الدراسات اللسانية وبشكل خاص السيميائية منها، تتغيّأ قراءة النص الأدبي في ضوء المعايير التداولية التي تضطلع بتدارس الخطاب في سياقه الواقعي، وليس مجاله المعجمي أو تراكيبه النحوية.

الكلمات المفاتيح: تداولية، خطاب، سياق، نص، استعمال.

Literary Discourse in the Light of the Pragmatic Approach

Abstract

This paper, under the heading: Literary Discourse in the Light of the Pragmatic Approach, addresses the question of receiving literary discourse with the support of the procedural programs of the pragmatic course, since it is a contemporary critical theory sorted out by linguistic studies, the semiotic ones in particular. It seeks to decipher the literary text through the lens of the pragmatic standards that takes over studying the discourse in its factual context, not in its lexical domain or grammatical structures.

Keywords: Pragmatics, discourse, context, text, use.

Discours littéraire dans une approche pragmatique

Résumé

Cette recherche aborde la question du «discours littéraire dans une approche pragmatique», traitant la problématique de sa réception, à travers les programmes procéduraux, considéré comme une théorie critique contemporaine. Cette dernière ayant mis en évidence les études linguistiques, notamment la sémiologie, qui tente de faire une lecture du texte littéraire, par le biais des paramètres pragmatiques dans un contexte réel, loin des considérations lexicologiques ou les constructions grammaticales.

Mots-clés: Pragmatique, discours, context, texte, usage.

المؤلف المرسل: د. مجاهد بوسكين، medjahed.bouskine@univ-mascara.dz

مقدمـــة:

تأتي المقاربة التداولية (Pragmatique) في طليعة المناهج القراءاتية والدراسات اللسانية التي استوعبت الدرس اللساني، وفتحت آفاقه – في الوقت نفسه – على سائر العلوم الإنسانية والحقول المعرفية، فاتسعت دائرة بحثها لتشمل الظواهر الأدبية والثقافية، والفنية، والجمالية، والخطاب، وأشكال التواصل، والتلقي. الخ، وبهذا الشكل تعددت مباحث التداولية ومفاهيمها، وأضحى لها باع في نظريات الاتصال والتعليمية وتحليل الخطابات، مستمدة آلياتها وأدواتها من مشارب متنوعة منها الأدب والفلسفة والنقد واللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع. مولية في خضم ذلك أهمية قصوى لدراسة الاتصال وأنظمة الاتصال، من خلال الاضطلاع بدراسة استعمال اللغة في الطبقات المقامية المتنوعة، التي تعرج على الملفوظ اللغوي، والمتكلم/المرسل للملفوظ/الخطاب، والمخاطب/متلقي الملفوظ/الخطاب، وكذا المقام التواصلي الذي احتضن الخطاب، والغرض التواصلي للخطاب، لتكون دراسة التواصل شاملة كاملة، تسلط الضوء على التواصل اللغوي منذ لحظة انطلاقه إلى لحظة وصوله وإبلاغه؛ أي تتباحث كيفية توليده أول الأمر، فملابسات تلقيه وسيّاق تلقيه ثانيا، ثم مقصديته التواصلية أخيرا، وفضلا عن ذلك تتدارس التداولية في هذا المضمار الأثر الذي يتركه الخطاب في الآخرين، من قبيل توجيه حيواتهم، أو سلوكاتهم. وما شبه ذلك، تحت مظلة البرامج الإجرائية لـ"الفعل الإنجازي" و"الفعل التأثيري"، وهو ما يعني أن اللغة في النظرية التداولية ليست أداة تواصل وتخاطب فقط، بل أداة تأثير تنطوي على قصدية معينة.

وبشكل عام تتطلع هذه الدراسة الموسومة: "الخطاب الأدبي في ضوء المقاربة التداولية" بحث إشكالية التواصل في كنف البرامج الإجرائية للدرس التداولي، باعتباره نظرية لسانية معاصرة، أفرزتها الدراسات اللسانية وبشكل خاص السيميائية منها، تستهدف دراسة التواصل الإنساني في ضوء المعايير التدوالية التي تضطلع بتدارس الخطاب بمختلف أشكاله في أسيقته الواقعية؛ أي تتدارس الخطاب في نطاق التوظيف والفهم والمقصدية المتوخاة منه أناء مواضع ومواقف الإرسال والتواصل، كما تبحث في طبيعة العلاقات القائمة بين المتكلم والمخاطب، فهي تتقصى المعنى من خلال الوقوف على العلاقة بين الخطاب ومستعمله والسياق.

وهذه الدراسة الشاملة والمتنوعة هي التي تجعل النظرية التداولية تمدّ جسورا مع ميادين الفكر والمنطق، والعلوم الإنسانية، وفي مقدمتها علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة وعلوم الاتصال. مؤسسة بذلك لحقل معرفي جديد ينهض بدراسة أنظمة التواصل اللغوي وتفسيرها. وبهذا المنظور تخطى البحث التداولي إشكال البنية والدلالة إلى إشكال الوظيفة والمقصدية والتأثير، ليكون السؤال الإشكالي ههنا هو: ماهي المفاهيم والتصورات النظرية التداولية التي تنهض بدراسة التواصل؟ وماهي آلياتها الإجرائية ومدى فعاليتها؟ وإلى أي مدى يستوعب الخطاب النظريات الذهنية، وهو يقبع تحت طائل السلطة الإيديولوجية وسلطة التحليل؟

وهو الإشكال الذي سيحاول هذا البحث الإجابة عليه من خلال النقاط الأساسية التالية:

1- التداولية بين النظرية والتطبيق.

2- الآليات الإجرائية للمقاربة التداولية.

1- التداولية بين النظرية والتطبيق:

لعل أول ما يطالع المتأمل في الدرس التداولي في علاقته بتحليل الخطاب بشكل خاص والإجراء بشكل عام، هو تعدد المقاربات التداولية بتعدد الاتجاهات والتيارات المتبنية لها، وبتنوع المرجعيات المحتضنة لها، من قبيل المقاربة اللسانية، الحجاجية، المنطقية، التداولية، السياقية، التخاطبية. الشأن الذي خلق رؤى تداولية لا حصر

لها، لكلّ منها تصوره للنص/الخطاب، وأنتج بالمقابل مفاهيم نظرية متنوعة أفرزت مناهج وتيارات عدة، يأتي في صدارتها:

1-1- التداولية ومقاربة الكلية/الخطاب جملة نصية كبرى:

تتعامل هذه المقاربة مع الخطاب/النص ككل متكامل وليس كأجزاء، أو بالأحرى ككيان يتمتع بالوحدة العضوية، باعتباره كلا متكاملا يتسم بالخصوصية الدينامية للجملة اللسانية، وبالتالي إذا كانت هذه الأخيرة في منطق اللسانيات البنيوية والتوزيعية والتوليدية هي بنية عضوية متسقة ومنسجمة. فإنّ النص في المنطق التداولي هو كذلك بناء لغوي يتمتع بالوحدة العضوية أو الكلية العضوية، مما يستوجب إخضاع شفراته للجوانب: الوظيفية، والسياقية، والمفاهيمية، والطريقة الإخراجية، بما في ذلك مكوناته الحجاجية، وآراؤه الحوارية والتخاطبية التفاعلية، وكذا مراميه القصدية والتداولية.

ويعني هذا أن المقاربة التداولية تعالج الخطاب، سواء كان شفويا أم مكتوبا بمنطق أنه خطاب قبل كلّ شيء، يجري عليه ما يجري على الجملة وفي مقدمة ذلك التركيب والدلالة والوظيفة، فهو كيان خطابي وفي نفس الوقت ظاهرة تواصلية واجتماعية أيضا، وبهذا الشكل تجاوز الدرس التداولي الجملة إلى الاضطلاع بالخطاب؛ أي تجاوز اهتمامات التصور اللساني "السوسيري" (Ferdinand de Saussure) أو التوزيعي "هوكيت" (Charles Francis Hockett) وبلومفيلد" (Leonard Bloomfield)، أو التوليدي "توام تشومسكي" (Noam Chomsky's).

2-1- التداولية والمقاربة السيّاقية الوظيفية:

بعكس ما جادت به قريحة اللسانيات البنيوية، والبنيوية الوظيفية، والتوزيعية، والتوليدية[1]، التي كانت تعتبر أنّ اللغة ليست إلا مجموعة من الرموز المجردة الصورية، تنطوي على "دال" صوتي و"مدلول" معنوي تجمع بينهما الاعتباطية أكثر من أي شيء آخر؛ أي أنّ اللغة ليست إلا ظاهرة اجتماعية قارة وثابتة لا تتأثر بالمرجع الحسي الماديّ، فإنّ التداولية تنظر إلى النص بوصفه خطابا لغويا ينطوي على الوظيفية التلفظية والمقصدية السياقية، وبعبارة أوضح إذا كانت اللسانيات السوسيرية لا تعير السياق الوظيفي المرجعي كبير اهتمام، ونخص بالذكر هنا الكلام بوصفه ظاهرة فردية تحتكم إلى ما هو مرجعي وسياقي وإحالي، وهامشي يتغيّر من هذا إلى ذلك[2]، بالقدر الذي اهتمت بالملفوظ الصوتي والصورة الذهنية وربطهما باللغة، فإنّ النظرية التداولية تعد النص كيانا دالا، كلّ محتواه يدلل على مضمون بعينه، ويؤشر على تجليات تداولية ومقصدية متوخاة، ولا يحتوي شيئا اعتباطيا أو مجانيا أو فوضويا أو هامشيا أو إضافيا بل على العكس من ذلك تماما كل محتويات النص تدلل على مدلولات بعينها، وهذه المدلولات على علاقة عضوية وطيدة بالحمولة السياقية والمقاصد الواضحة للعيان المفهومة بيسر، والأخرى المستعصية المستترة.

فبعكس البنية المغلقة التي كانت تروّج لها اللسانيات البنيوية والسيميائيات، أضحت "لغة النص الأدبي وظيفية وتداولية، تحمل في مضانها أبعادا سياقية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية، ونفسية وجنسية وعقائدية أي لم يعد النص الأدبي علامات وبنيات داخلية مغلقة بل النص الأدبي بنية ودلالة وتركيب ووظيفة سياقية"[3].

ومن ثم تقتضي الضرورة الإجرائية آناء تحليل النصوص الاضطلاع بالسياق والوظيفة، ذلك أنّ النظرية التداولية تعتبر النص فعالية تلفظية ذات تمظهرات سياقية، أو بتعبير أحمد المتوكل: "ليس مجرد سلسلة لفظية

تحكمها قوانين الاتساق الداخلي بل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع"[4].

إنّ الخطاب/النص لا يُختزل في قاعدة لسانية منطقية وتجريدية، وبالمقابل ليس هواجس نفسية أو عبقرية إبداعية ذاتية فحسب، بل يتضمن مقصدية تستهدف الفعل والإثارة والتفاعل وتمرير الرسائل المشفرة، ولذلك ينبغي أن يوضع تحت مجهر النظرية التداولية للوقوف على التفاعل الذي يضمره، وفحوى الرسائل التي يوجهها باعتباره ظاهرة اجتماعية وإيديولوجية وشعرية، تتوخى استفزاز المتلقي/القارئ وانتشاله من موضع إلى موضع، وتتحرى استقطابه وتوجيه سلوكه والتأثير في اعتقاداته ورغباته وذائقته.

والقصدية ههنا في مضمار النص والتفاعل يشتغلان وفق متطلبات الخطاب النصي ونوعه، أين تنخرط المرجعية الخطابية والقوى المجتمعية والإيديولوجية والمرامي المتوخاة في تحديد طريقة التعبير والهدف المنشود، فيكونا بذلك هما "البوصلة التي توجه تلك العناصر، وتجعلها تتضام وتتظافر وتتجه إلى مقصد عام، فالمقصدية تحدد اختيار الوزن والألفاظ الملائمة، وتركيبها بطرق معينة لتؤدي المعنى العام المتوخى، ولذلك نجد البحر الواحد ينظم عليه الشاعر مدحا أو فخرا أو هجاءً أو رثاءً .. فالمقصد يتحكم في نسيج القصيدة أو المقطوعة، بل في البيت أو شطره مبنى ومعنى"[5].

ومفاد هذا أن اللغة الأدبية/الشعرية ليست في حل من الحمولة السياقية أو الحجاجية والتداولية، وكذا الفكرية والوجدانية، ولهذا مع مرور الزمن يتغير مسار التلقي، فالنص "نتاج مترابط متّسق ومنسجم، وليس تتابعا عشوائيا لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية"[6]، وهو ما يسوق النص إلى النصية بتعبير "هاليداي"، (Michael Alexander Kirkwood Halliday)، لأنه "ليس سلسلة من الجمل، أو وحدة نحوية كبرى، ولا نوعا من الجملة، النص وحدة دلالية لها وحدة المعنى في السيّاق"[7]، إنّه تعبير ذو معنى له غرض تواصلي، ينطلق من الحدث اللغوي لينتهي بمقصده عند متلقيه، وبالمختصر المفيد هو المعادل الموضوعي للواقع الإنساني والكوني.

1-3- التداولية والمقاربة التواصلية:

يعتبر أنصار هذا التوجه مثلما هو الشأن لـ"رومان جاكبسون" (Roman Jacobson) أن النص الأدبي، بصرف النظر عن جملة الوظائف التي تؤثثها ثناياه هو في المقام الأول ينهض بوظيفة تواصلية إبلاغية تحددها عناصر التواصل الستة، "المرسل ووظيفته انفعالية، والمرسل إليه ووظيفيته تأثيرية، والرسالة ووظيفتها جمالية، والمرجع، ووظيفته مرجعية، والقناة ووظفيتها خطاطية وتواصلية، واللغة ووظيفتها وصفية تأويلية وتفسيرية"[8]، وهي العناصر التي تضاعفت مع مرور الزمن، كما طالها بعض التعديل، ويمكن إجمال ذلك في التالي:

- **ترنس هوكس (Terence Hawkes):** أضاف إلى العناصر الستة الوظيفة الأيقونية التي استلهمها من سيميائية التواصل.

- **هاليداي (Halliday)**: اختزل وظائف اللغة في ثلاث: الوظيفة التمثيلية التي تحيل على تمظهرات الأنا المتحدثة المعبرة داخليا وخارجيا آناء نقل المعلومات وطلبها.

والوظيفة التعالقية: وتحيل على الشخصية المجتمعية التي يتقمصها المتكلم (الناقل للمعلومات، الباحث عن الخبر، الآمر الناهي)، والوظيفة النّصية: وتعني أن يحتكم تأثيث النص وترتيبه إلى متطلبات مقام إنتاجه.

- **فان ديك (Van Dyke):** صنّف ملابسات التخاطب والتواصل إلى معلومات عامة تتعلق بالعالم ككل، ومعلومات موقفية تتعلق بمضمون فعل التواصل، ومعلومات سيّاقية تتصل بما هو بجعبة الذاكرة عن ملابسات

ووضعية الخطاب القديم بين المتكلم والمخاطب ويتم استحضاره لحظة الحديث الجديد، وحسب "فان ديك" تتغير هذه المعلومات تبعا "للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، أو بالنظر إلى فحوى الخطاب ذاته، وفي هذه الحالة الثانية يكون القصد من الخطاب حمل المخاطب على القيام بفعل ما، سواء أكان الفعل المطلوب عملا أم قولا، كما يكون القصد منه الإخبار عن شيء، أو التعبير عن إحساس أو استثارة إحساس"[9].

- **بوبر (Popper):** في واقع الأمر "بوبر" أخذ بتقسيم أستاذه "كارل بوهلر" اللغوي وعالم النفس الذي أشرف عليه في رسالة الدكتوراه، وهو تقسيم ثلاثي قسّم بموجبه "بوهلر" وظائف اللغة إلى: (تعبيرية، وإشارية، ووصفية)، وأضاف إليه "بوبر" وظيفة المحاججة[10].

- **عبد الله الغذامي:** أقحم إلى جانب العناصر الستة عنصرا سابعا، تمثّل في الوظيفة الثقافية أو النّسق الثقافي.

وبإسقاط المقاربة التواصلية لجاكبسون على العمل الأدبي تكون وظيفة التواصل على النحو التالي، حيث يغتدي المؤلف هو المرسل باعتباره صاحب المضمون الذي ينطوي عليه كتابه، والمرسل إليه هو القارئ/المتلقي كونه هو مقصد الكتاب، وحيّز الكتابة ونوعيتها وطريقتها المسجلة هي وسيلة "الإرسال"، واستمرار الكتاب مطبوعا أو إعادة طبعه هو الذي يضمن للكتاب الديمومة عبر الزمن والمكان، وردود فعل القراء هي الصدى، أو الأثر الذي يتركه الكتاب فيهم، وبهذا المنطق فإنّ الاتصال سواء كان شفويا أو نصيا يشتمل على مرحلتين اثنتين هما: التشفير (codage)، وفك التشفير (décodage).

وبتعبير موازٍ تكون الكتابة هي عملية وضع للصياغة، والقراءة هي عملية تفكيك لها، والكلام أيضا هو عملية صياغة للمعطيات التي تنتاب الذهن برموز عربية أو أجنبية، ووعي المتلقي لها يعدّ كشفا لتلك الرموز، ومن ثم فإن الرسالة أيا كان نوعها، شفوية أم مكتوبة هي في الأصل مسيّجة بشفرة لغوية يقوم المتلقي بتفكيك تشفيرها ثم يفسرها بلغته الواصفة، وهي العملية اللغوية التي تحتكم حسب "غرايس" (Paul Grice) إلى "مظاهر ثلاثة، هي الدلالة التواضعية (signification) والإشارة (indication) والقصد (vouloir)"[11].

ووفق مسار التواصل الجاكبسوني نكون إزاء جملة من الوظائف التي تتعالق بالرسالة/النص.

الوظيفة المرجعية

الوظيفة الانفعالية

الوظيفة التأثيرية

الوظيفة الجمالية/الشعرية

الوظيفة الوصفية

الوظيفة البصرية الأيقونية.

فأما الوظيفة المرجعية فمفادها: أن مضمون النص المعبّر عنه يعدّ مرجعا أساسيا لعملية التواصل.

أما الوظيفة التعبيرية/الانفعالية: فتطالعنا بعلاقة النص/الرسالة بمرسله/الناصّ، وتشي هذه الوظيفة بالانفعالات الجوانية الذاتية للمتكلم/الناص، كما تتضمن جملة الهواجس والمكنونات النفسية والشعورية والعاطفية التي يؤثث بها المتكلم/النّاص مضمون رسالته/نصه.

الوظيفة التأثيرية: وهي وظيفة ذاتية تحدد طبيعة العلاقة الكامنة بين المرسل/الناص والمتلقي/القارئ في مضمار أفعال وحيثيات الاستفزاز، والاستقطاب، وعناصر الإثارة، والتوجيه التي يسيّجها مضمون النص.

الوظيفة الشعرية: تطالعنا بالعلاقة الواصلة بين النص والجمالية/الأدبية الكامنة فيه، وتتجسد كوظيفة عند ربط المحور الاختياري على المحور التركيبي، وأثناء خروج الرسالة عن المعتاد والمتعارف عليه، وفي حالات الانزياح، وتعمل هذه الوظيفة على تحقيق التواصل الشعري/الجمالي، وبالمقابل استمرار الإخبار بفحوى الرسالة وترسيخه أو تعطيله.

الوظيفة الوصفية: تتعلق باللغة التي تعمل على تفكيك تشفير الرسالة المشفرة عبر وصف الرسالة لغويا وتأويلها في ظل المعجم اللغوي وملابساته النحوية والتركيبية المشتركة بين المرسل والمتلقي.

الوظيفة البصرية/الأيقونية: وتنهض بتأويل مقاصد الأشكال البصرية ودلالة الألوان والرموز الأيقونية، تقصيّا عمّا يصل بين العلامة البصرية وإحالتها المرجعية.

4-1- التداولية والمقاربة التلفظية:

وتعرف هذه المقاربة بالمقاربة التلفظية أو القرائية، ويتجه صلب اهتمامها إلى دراسة أسيقة التلفظ وربطها بأطراف فعل التواصل اللغوي عبر الاضطلاع بثلاثة محاور أساسية كآليات للتحليل القرائي، هي البنية والدلالة والوظيفة المرجعية، وتحاكي في تطبيقاتها السيميائيات النصية/الخطابية والدرس التداولي، ويتضح ذلك بشكل جلي في مدارستها للأثر الأدبي من خلال القرائن الإشارية والملحوظات اللغوية أو بالأحرى المؤشرات التلفظية، التي بواسطتها تتأتى الإحاطة بالسياق اللساني، من قبيل الضمائر، وأسماء الإشارة وظروف الزمن والمكان، وصيغ التعجب والانفعال الذاتية، وصيغ القرابة "فكل ملفوظ يتكون من مرسل ومستقبل ومكان التلفظ وزمانه، وهذه المؤشرات السياقية هي التي تسمى بالمعينات أو القرائن السياقية، وبتعبير آخر، فالمعينات هي مجموعة من العناصر اللسانية التي تحيل على السياق المكاني والزماني لعملية التلفظ الجارية بين المتكلمين أو المتحدثين أو المتلفظين"[(12)]، وقد تباحثتها وتناولتها الدراسات النحوية والفلسفية أول الأمر وتجاذبت علاقتها بمسألة الدلالة والإحالة والمرجعية، ثم أصبحت لاحقا مبحثا لسانيا يحاول استقراء أبعادها المتنوعة، ولاسيّما بعدها الذي يجنح إلى استيعاب القضايا التداولية والإلمام بها، ويعود قصب السبق في هذا المجال إلى "شارل موريس" عندما أشار إلى "أن البعد الثالث في دراسة السيميوزيس يبحث العلاقة بين العلامات ومؤوليها، وقد اتضح له في تلك الأثناء أن مجال التداولية لا يعدو العناية بضمائر الكلام وظروف الزمان والمكان، ومختلف التعابير التي تستقي مرجعيتها من مقامات التواصل"[(13)].

إن الإشاريات في تفاصيلها الدقيقة هي علامات تربط فعل الإشارة إلى حدث ما، أو فكرة ما، أو مفهوم ما، وهي قرائن محيلة غير منفصلة عن فعل التلفظ الذي هو في الأساس (الفعل) يستوجب متكلما يرسل خطابا الى المتلقي في مضمار حيز زمني ومكاني معين، وبتعبير مبسط هي جملة الكلمات أو الملفوظات أو الوحدات التعبيرية التي تأتي في خطاب شفوي أو مكتوب لتبين ظروف التلفظ وتبين الشروط المميزة لفعل القول ضمن سياق تواصلي معين، ومن ثم لا يتحدد مرجع هذه القرائن والمعينات الإشارية دلاليا وإحاليا إلاّ بوجود المتكلمين في وضعية التلفظ والتواصل المتبادل .. فالمعينات هي وحدات التلفظ ومؤشراته، التي تساهم في تحيين فعل التلفظ إنجازا وقولا وفعلا عن طريق الضمائر، وأسماء الإشارة، وظروف المكان والزمان"[(14)]، ولا يمكن إلحاق معنى ما بملفوظ ما دون الاحتكام إليها، وإلى سياق إرسال الملفوظ/الخطاب أيضا، ومن ذلك مثلا: أن الضمير "أنا" لا معنى له مالم ينخرط في سياق محدد يعرفه المرسل والمتلقي/المخاطب، وما يقال عن أنا المتكلم في هذا الشأن يقال عن "الآن" و"هنا" وباقي الروابط والتعابير الإشارية، كما أن هذه القرائن تظلّ جافة ولا تدل على شيء

إلا اذا اقترنت بموضوع واقعي أو خيالي تمثله، ولعل هذا السبب هو الذي جعل "جاكبسون" يعتبرها ذات طابع كوني، ولها حضور في جميع اللغات[15]، ولاشك أنها كذلك باعتبارها تنهض بدور على درجة كبيرة من الأهمية في عملية التواصل، وهو دور مفصلي بالمقابل ييّسر التأشير على مرجعية الموضوعات بالنسبة للشخصين المتواصلين، والمرجعية هي الخطاب في الأساس لأنها هي من تعمل على إيصاله على صورته الحقيقية، وتجسد عملية التواصل.

إن الإشاريات تتغيّا تحديد الظروف المتصلة بالأشخاص والأحداث والمواضيع الجاري الحديث عنها شفويا أو كتابيا، وتتم الإحالة إليها في علاقتها بالسياق الزمني والمكاني المحتضن لخطاب التواصل أو بالأحرى لفعل التلفظ[16]، وتبعا لهذه المعطيات حدد الباحثون في حقل التداوليات الإشاريات إلى ثلاثة مستويات:

"الإشاريات الشخصية"، "الإشاريات الزمانية"، "الإشاريات المكانية".

أ- الإشارات الشخصية:

وهي قرائن الضمائر المتصلة والمنفصلة (أنا، أنت، نحن، أنتما)، وأدوات التملك المتعلقة بضمير المتكلم وضمير المخاطب (قلمي، قلمك، قلمنا، قلمكم ..)، وقد أشار النحاة إلى هذا النوع من الإشارات في باب الضمائر بشكل واضح، حيث وصف "السكاكي" الضمير بـ"الاسم المتضمن الإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره"[17]، وواضح من قول "السكاكي" أنّ الضمير يقترن بالإحالة التي تحدد السابق باللاحق، وتؤشر على فعل معلوم تم ذكره مسبقا.

وفي تحديد شامل لإشارية الضمائر، وخصائصها التداولية أشار "بنفنيست" "Emile Benveniste" إلى أن هناك علاقة عضوية متينة بين الضمائر وأسيقة التلفظ، وهي علاقة ليست ثابتة وإنّما متغيرة تبعا للاستعمال، ومن ذلك أن الضمير سواء كان "الأنا" المتكلم أو "الأنت" المخاطب، لا يؤشر على حدث أو فعل معين وإنّما على ملفوظ شخصي فردي يمتاز بميزة معينة، ممّا يعني أن أنا المتكلم يخضع لمستعمله؛ أي بوسع كل متكلم أن يوظفه بطريقته الخاصة ويسمه بميزاته الخاصة، وأن يؤشر بواسطته إلى خطابه الخاص.

وإذا كان هذا فيما يتعلق بـ "الأنا" و"الأنت" فإنّ ضمير الغائب "هو" "il" في تقدير "بنفنيست" يكتسي ميزة موضوعية، كونه لا يشير إلى حدث تلفظي محدد، وبالمقابل المرجعية في هذا الضمير لا معنى لها لأنها هي الأخرى لا ترتبط بسياق تلفظي معين، ولهذا يسمي "بنفنيست" الضمير الغائب بـ"اللاشخص" (non personne) وعموما بهذه الطريقة أو تلك تضفي الضمائر البعد التداولي على الحدث التلفظي، أو الخطاب اللغوي ككل، وفي الوقت نفسه تتحول إلى روابط معجمية مجردة ولا تفيد أيّ دلالة في حال لم تقترن بمرجعيتها الإحالية، "ويأتي هذا الإقرار متساوقا مع الاعتراف بأن الضمائر عبارة عن وحدات لا تشير إلى شخص معين، كما أنها لا ترتبط بمعطى ما من معطيات التجربة الإنسانية، لأنها ليست في نهاية المطاف سوى علامات يتوسل بها المتكلمون لإضفاء بعد تداولي على خطابهم"[18].

ب- الإشارات الزمنية والمكانية:

يلعب الوضع الزمني والمكاني دورا كبيرا في تحديد البعد التداولي للخطاب، ومن أمثلة ذلك أن دلالة الزمن لا يحددها زمن الفعل أو الظرف، وإنّما نستشفها من خلال زمن التلفظ، فإذا وظفنا "زمن أمس فإن دلالته تتحدد بالزمن الذي أُنتج فيه الملفوظ؛ أي أنه يدل على اليوم الذي سبق يوم إنتاج الملفوظ، وبالمثل فإنّ غدا تدل على اليوم الذي يلي زمن الحدث، ومن هذا المنظور يتضح أن الزمن بقدر ما يمثل عنصرا ملازما لكل لغة وحدث

لغوي، بقدر ما تتصل دلالته بالخطاب والاستعمال"[19]، والإشاريات المكانية في هذا سيّان، فهي الأخرى لا دلالة لها إلا ضمن سياق الخطاب والقول.

فعندما يقول أحدهم "أنا أمام الباب"، لا يعني ظرف المكان "أمام" شيئا إلا في خضم مكان القول/الكلام، وهوما يدل بأن تعيين المرجعية المكانية تقتضي من المتلقي تحديد سياق مجريات الملفوظ؛ أي متى قيل ولأي غرض قيل.

جـ- أسماء الإشارة:

لا تقل هي الأخرى أهمية في تحديد المسار التداولي للخطاب، فهي كذلك قرائن معجمية تضطلع بدور الإحالة، ويتم توظيف اسم الإشارة للتأشير على شيء بعينه مشار إليه (شخص، شيء، مكان)، و"استخدامها يظل رهينا بمقاصد المتكلم، وسياق الكلام، ومن ثم فأسماء الإشارة لا تحيل بذاتها بقدر ما تعتمد اعتمادا كليا على غيرها للانتقال من حالة الإبهام إلى حالة التعيين والتحديد"[20]؛ أي لا دور لها ولا معنى لها إلا في نطاق ملفوظها وسياق إنتاجه.

وبناء عليه لا مندوحة القول، بأن الإشاريات تنهض بدور تفسير الحدث التلفظي، لأنها تحدد مرجع القرائن اللغوية أثناء مزاولة الكلام والتواصل، ولكن هذا الدور يظل مرهونا بظروف التواصل وشروطه.

وخذ على سبيل المثال الجملة: "أنا خارج" فإذا كان زيد هو القائل، فإنّ ضمير "الأنا" المتكلم يعود عليه سياقا ومقاما وتأشيرا، وعلى العكس من هذا إذا كانت الجملة من دون قائل فإننا نجهل على من يعود الضمير إياه.

والخلاصة هي: أن الوحدة الإشارية تستدعي حضور المتكلم والمخاطب حتى يكون لها معنى وإحالة ومرجع، أو بتعبير"بنفنيست" (Benveniste) الإشاريات تعيّن الظرف المكاني والزماني الآني آناء التكلم بأحد الضمائر[21]، ومن ثم لا تنهض الإشاريات بدورها إلا إذا تزامن فعل الكلام/الخطاب مع فعل التواصل؛ أي بحضور أطياف التواصل والقرائن والسياق الذي يوجّه الخطاب/الكلام، ذلك أن الإشاريات في تفاصيلها الدقيقة على علاقة عضوية وجدلية بزمن لحظة الخطاب/التلفظ الآني للكلام، وبنقيض هذا إذا كان الخطاب سرديا أو خطابا غير مباشر في شكل كلام يورده المرسل (أ) عن المرسل (ب)، فإنّ الإشاريات لا محل لها من الإعراب؛ أي لا دور لها لأنها تختفي في هذا النمط من الخطاب.

ولنا ان نقارن بين الخطابين التاليين:

الخطاب الأوّل:

"محمد: غدا سأباشر عملي في الحقل"

"علي: سأكون برفقتك غدا هناك لمساعدتك إن شاء الله".

الخطاب الثاني:

"قال محمد بأنه سيباشر عمله في الحقل، وبادره علي بأنه سيكون برفقته"

فالأول: خطاب مباشر، يطالعنا بجملة من القرائن الإشارية التي هي على علاقة بطرفي الاتصال (محمد وعلي) من بينها ضمير (الأنا) المتكلم، والوحدات المحيلة على المكان (هناك) والمحيلة على الزمن (غدا).

بينما في الخطاب الثاني الذي يتراءى في نمط خطاب سردي غير مباشر (منقول) يسوقه ضمير الغياب لا تظهر الوحدات الإشارية، ممّا يعني أنّ القرائن الإشارية توجد مع الخطاب في حالات المناجاة/الحوار الداخلي،

وفي الحوار المباشر بين المتواصلين، فيما تتوارى عن الأنظار في الخطاب السردي مع ضمير الغياب وفي الخطاب غير المباشر.

ويجلي هذا التمييز أن الوحدات الإشارية هي وحدات لسانية تنهض بوظيفتين اثنتين، إحداهما دلالية وأخراهما إحالية مرجعية، الشأن الذي يجعلها جزءا لا يتجزأ من المكونات الأساسية للاتصال، ودليل ذلك احتفال اللسانيات المعاصرة بشكل عام والتداولية بشكل خاص بوظائفها وإحالاتها وما يتصل بالأدوار التي تقوم بها على صعيد الوضعيات المختلفة للتواصل (التكلّم، التخاطب، التواصل المباشر، المناجاة).

ويمكن إيجاز الحالات التي تتمظهر فيها الوحدات الإشارية (déictique) بشكل صريح، محيلة على سياق خاص أو مطلق، أو تتقصد التحديد أو التعيين في التالي:

الدور الذي يضطلع به أطراف التواصل آناء مزاولة الخطاب/التلفظ.

الحال الزمنية والمكانية لطرفي الاتصال (المرسل والمرسل إليه)، ويعني هذا أن القرائن الإشارية إمّا أن تنهض بإحالة عامة أو إحالة إشارية تفيد التحديد والتعيين، أو إحالة سياقية خاصة.

إن الإشاريات سواء أكانت الضمائر بشقيها المتصلة والمنفصلة، أو كانت الظروف الزمكانية، أو أسماء الإشارة، أومفردات القرابة (أبي، أخي، أمي ..)، أو التعجب والانفعال، أو أدوات التقييم والحكم الذاتية، جميعها ملفوظات أو تعابير تستقي مرجعيتها من مقامات التواصل، وهي وحدات معجمية لا تنفصل عن سياقات إنتاج الملفوظ.

وعليه وإذا جاز التقسيم يمكن ترتيب الوحدات الإشارية بالاحتكام إلى طرفي الاتصال إلى:

- الإشاريات المحيلة على مرسل الخطاب/المتكلم.
- الإشاريات المحيلة على المرسل إليه/المخاطَب.
- الإشاريات المحيلة على الوظيفة المرجعية: وتنهض بتعيين سياق التواصل والتخاطب (شخصي، زماني، مكاني) الذي ييّسر تحديد المعنى، لأن الإحالة بالأداء الكلامي تقتضي الإحالة بالمحيط غير الكلامي حسب "أوريكيوني" (C. KERBRAT-ORECCHIONI)، ومن ثم "لا يمكن دراسة المعنى دون تحديد صلته بالمرجع؛ ولا يمكن تحديد القدرة اللسانية بتفريغ القدرة الإيديولوجية التي تنتظم عليها، ولا يمكننا وصف الإرسالية دون الاهتمام بالمقام الذي تأسست عليه، والنتائج التي تهدف إليها"[(22)].

د- وظائف الإشاريات:

تنهض الإشاريات بوظائف مهمة في نطاق التواصل والإرسال الخطابي، يمكن رصدها مجملا في الآتي:

وظيفة التعيين والتحديد، ووظيفة الإحالة المقامية والنصية، ووظيفة تحديد الوضعية المكانية، ووظيفة تحديد الوضعية الزمنية، ووظيفة تحديد مسافة العنصر المشار إليه (القرب، البعد)، ووظيفة تحديد الحضور والغياب، والإشارة إلى الذاتية والموضوعية، وتحديد الوظيفة الدلالية، وتحديد الوظيفة المرجعية، وتحديد الوظيفة اللسانية التداولية، وتؤدي وظيفة بلاغية (في الحالات التي تتجاوز التعيين إلى الإيحاء)، والتمييز بين التعابير والخطابات الأدبية والأجناس الأدبية.

ومن ذلك أن الحوار يستدعي الإشاريات الحضورية من قبيل: (أنا، أنت، نحن، أنتم، أنتن ..)، واستخدام الزمن الحاضر وصيغ الانفعال، وأدوات الاستفهام والتعجب، بينما في خطاب السرد تغيب بعض هذه الإشاريات مفسحة المجال لضمائر الغياب (هو، هي، هم).

1-5- التداولية ومقاربة الأفعال اللغوية:

من مسلمات المنطق والفلسفة أن الإنسان يستخدم اللغة لوصف الواقع، وعليه إذا واكب الملفوظ/النص الواقع ونسخه نسخا مطابقا للأصل يكون الملفوظ/النص صادقا، وإذا خالفه يكون نصّا كاذبا، والرأي عينه أو بالتقريب تطالعنا به البلاغة العربية في معرض توصيفها للخبر والإنشاء، إذ تعتبر "الخبر" تعبيرا يحتمل الصدق أو الكذب[23]، ولكن عندما نتأمل النصوص والجمل بمختلف أشكالها وألوانها نجد كثيرها لا يحتكم لقواعد الصدق أو لآليات الوصف المطابق للواقع، بل تصبو إلى التغيير والثورة عليه موظفة الإيهام الوصفي (l'illusion des the descriptive pallacy/criptive) بتعبير "ج، أوستين" (John Langshaw Austin).

ومعنى هذا أن الأثر الأدبي بقدر ما يحمل بداخله الأخبار والأقوال بقدر ما يتضمن جملة من الأفعال الإنجازية ذات الشحنة التداولية، التي تستهدف إثارة المتلقي وتغيير وضعه والتأثير في شخصيته ومعتقداته بطريقة أو أخرى من قبيل "افعل هذا" و"تجاوز هذا"[24].

ولهذا ذهبت التداوليات التحليلية سواء مع "أوستين" في كتابه "نظرية أفعال الكلام" (1962)، أو "سيرل" (John Searle) في كتابه "أفعال اللغة" (1969) إلى اعتبار الإنتاج الأدبي أفعالا لغوية تتعدى كونها ملفوظات ومفردات إلى أنها أفعال إنجازية تتمتع بالقوة الإنجازية ذات التأثير في المتلقي.

وفي خضم هذا المنطق موضعت نظرية الأفعال اللغوية في تصورها للجمل والأفعال ثلاثة مستويات للأداء الكلامي/الفعلي:

*التلفظي/الكلامي (le locutoire)

*الإنجازي/التكلمي (l'illocutoire)

*التأثيري بالقول/التكلمي (le perlocutoire)

فأمّا المستوى الأوّل (فعل التلفظ الكلامي) فهو الجمل المفيدة التي تتضمن عبارات تتميز بحسن الصياغة والتركيب، ذات محتوى قضوي/تتغيأ الإبلاغ، من قبيل: "حسنا فعلت يا زيد".

أما المستوى الثاني (الفعل الإنجازي) فيعني المقصدية المتوخاة التي ينشدها المتكلم من فعل القول، من قبيل: الأمر والتحذير والوعد على شاكلة هذه الجملة: "لا تختبر صبري".

بينما المستوى الثالث: فعل التأثير: فالمقصود به القوة الإنجازية لفعل التأثير؛ أي الأثر الذي يتركه في المتلقي/المخاطَب، فيقوم باستجابة ما أو فعل ما، كما هو الشأن لـ: (الإرشاد، التوجيه، التلاعب).

وقد تشتمل الجملة نفسها على المستويات الثلاثة في الآن ذاته، وبذلك تكتمل القوة الإنجازية للفعل الكلامي، وخذ على سبيل المثال الجملة التالية: "لا تفتعل الفوضى داخل المدرج".

وواضح من الجملة أنها تحتوي على فعل لغوي في جملة مفيدة، تشتمل على المستويات (الصوتية والتركيبية والدلالية)، هو فعل يقتضي الإخبار مجسدا فعل القول، وبالموازاة وذلك يؤدي فعل الإنجاز المتمثل في القصد الذي ينطوي عليه الملفوظ، والذي يفيد تحذير الطالب من افتعال الفوضى، كما ينهض بفعل التأثير، من خلال الصدى الذي سيتركه المقول في الطالب فيردعه ويجعله يستجيب لمطلب الأستاذ.

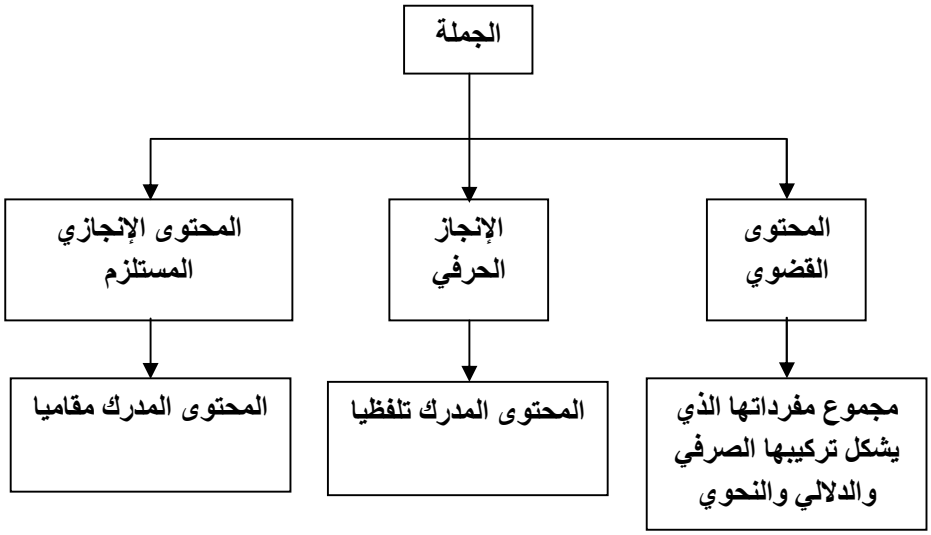

2- الآليات الإجرائية للمقاربة التداولية:

قد تتعدد أدوات تحليل الخطاب تداوليا وتتشعب، بالشكل الذي تتعدد وتتنوع التنظيرات والمفاهيم في هذا الحقل، ولكنها تتقاطع في فكرة جوهرية مؤداها: أن كل كلام لا يتراءى بوصفه جملا أو متتاليات من الجمل، بل باعتباره نصا، وخارج كل نص يوجد صيغة من الصيغ ينتظم فيها بشكل من الأشكال، وهذه الصيغة هي التي من خلالها ينبغي مقاربة النص، عبر وصله مع كافة الشروط التي واكبت إنتاجه وولادته والأسيقة التي أحاطت بهما.

وأول ما ينهض به الإجراء التداولي أنه يطرح جملة من الأسئلة الجوهرية ليجيب عنها بالتفصيل، يأتي في طليعتها: من يتكلم؟ من يتلقى الكلام، ما هو المقول/الكلام؟ كيف تتم عملية التواصل؟ ماذا يشوب عملية التواصل؟ ما هو مقام التواصل؟ وعبر الإجابة عن هذه الأسئلة، يقوم التحليل التداولي بتوصيف الآليات اللغوية، وإلحاقها بأهدافها ومقاصدها ومقاماتها المحددة.

وقد حدد "تشارلز موريس" (Charles Morris) ثلاثة مستويات للإجراء التداولي:

- المستوى التركيبي/النحوي (العلاقة التركيبية والنسقية للدوال اللسانية)
- المستوى الدلالي (علاقة الدوال اللسانية بمدلولاتها)
- المستوى التداولي (علاقة الدوال بمستعمليها ومفسّريها).

ويعبر الإجراء التداولي المحطات الآتية:

- آليات اشتغال الخطاب
- علاقة الخطاب بمستعمليه/الناص/السارد
- شروط إنتاج الخطاب
- الأسيقة التي أحاطت بإنتاج الخطاب
- الموقف الذي يتبناه الخطاب
- مرجعية الخطاب المعرفية التي يتقاطع فيها وأطراف الاتصال (المواضعات، المعتقد، الثقافة ..) بما في ذلك المقام السوسيونصي، وأفعال الكلام والمقصدية الظاهرة والضمنية، والمجازية، أو بتعبير "محمد مفتاح" "الخطاب الخيالي يكون محتويا بلا شك على قسط واقعي، وعلى هذا فإن هناك في النص الأدبي ما يحكم بقواعد الخطاب الواقعي (وهذا) "سورل" بدأ ينفتح عليه أخيرا بوضع مفاهيم إجرائية مفيدة لدراسة النص الأدبي، وبخاصة في كتابه

المعنى والتعبير والمقصدية، كما نجد لدى "غرايس" مفهوم التضمين الذي يتيح الفرصة للبحث عن التشاكل الجامع وترابط الكلام بعضه ببعض"[25]، ويقف الإجراء التداولي في مثل هذه المقاربات عند:

– ماهية الفعل (وظائف اللغة، إنجاز الأفعال)

– ماهية السياق (حاضنة القصد التي تشتمل على الزمن والأفعال وهوية المتكلمين)

– ماهية الإنجاز (أن ينجز الفعل في السياق المشتمل على كفاية المتحدثين، ومدى استيعابهم للقواعد)، ويعني هذا أن الخطاب –بصرف النظر عن نوعه– يشتمل على رسالة مرسلة من طرف مرسل إلى مرسل إليه تتضمن ثلاث وظائف رئيسة هي:

– الوظيفة المعرفية المرجعية: تعنى بمضمون الخطاب وخاصة بجوانب الإبلاغ والتوصيل والعلاقة الموجودة بين طرفي الاتصال لتيسير وصول الخطاب.

– الوظيفة التداولية: تعنى بجانب يتعلق بالمرسل/المتكلم وكيف يعبّر عن أناه، وبجانب آخر يتعلق بالمتلقي ممثلا في أثر الخطاب/الرسالة عليه ومن ثم رد فعله.

–وظيفة صورية/شكلية: تعنى بنوع الرسالة وشكلها، وقدرة القناة التي تحملها، وفعالية الرموز اللسانية التي تؤديها[26].

وهي النقاط التي –بشكل أو بآخر– تتقاطع فيها نظرية الاتصال مع اللسانيات مع الإجراء التداولي قديما وحديثا، إذ جميعهم يحتكم إلى أطراف الاتصال، فسوسير "حدد دورة الاتصال بين المرسل والمرسل إليه من المتصور الذهني إلى صورة صوتية ينقلها المتكلم إلى صورة سمعية بالنسبة للمتلقي، فتصور ذهني، كما أن "مارتينيه" (André Martinet) أقرّ بأن "إحدى وظائف اللغة الاتصال، وهي الوسيلة التي تسمح لمستعمليها الدخول في علاقات مع بعضهم بعض، وهي التي تضمن التفاهم المتبادل بينهم"[27]، أمّا "جاكبسون" فربط الانفعال بالمتكلم (وظيفة انفعالية)، والفهم بالمتلقي (وظيفة إفهاميه)، والرسالة بالأدبية (وظيفة شعرية)، والمرجع بالسياق (وظيفة مرجعية)، والسنن باللغة (وظيفية ميتا لغوية)، فأداة الاتصال (بالوظيفة اللغوية).

وقد اختزل "بوبر" وظائف استعمال اللغة في أربع وظائف مرتبة من الأدنى إلى الأعلى هي:

*الوظيفة التعبيرية: (التعبير عن الذات)

*الوظيفة الإشارية: (إخبار المتكلم الآخرين بالمعطيات المتعلقة بحالته الداخلية)

*الوظيفة الوصفية: (توصيف أشياء الواقع)

*الوظيفة الحجاجية: (المبررات والبراهين)[28] وعلى هذه الشاكلة فإنّ الاتصال أيّا كان شكله ومضمونه هو منوط بعناصر الاتصال، والبلاغة والشعرية في ذلك سيّان، فهما أيضا مرتبطتان بوظيفة الإفهام التي يتكفل بها المتكلم/المرسل، ووظيفة الفهم التي ينهض بها المرسل إليه/المتلقي، وقدرة الرسالة ومحتواها، "وفي هذا الإطار التبادلي تنطبق صفة بليغ على المتكلم إن أحسن أداء دوره متكلما، ولا يكون ذلك له إلا إذا وُجِد لسانٌ مشترك بينه وبين السامع، أي قواعد صوتية وصرفية وتركيبية وظيفية واحدة يحسن المتكلم استعمالها، ويحسن السامع فهمها"[29]، وذلك ضمن (حاضنة) المقام بما ينطوي عليه من حيثيات سوسيوثقافية ونفسية، وكذا خبرات معرفية ورصيد لغوي ..الخ.

والجدير بالتنويه إليه أنه بنقيض التواصل الخارجي المباشر بين المتكلم والمستمع، فإنّ النص الأدبي يقيم تواصله داخليا عبر جملة من العناصر والعلاقات تتشاكل على مستوى المضمون والبناء، بعضها يحيل على

السياق، وبعضها على المقام؛ حيث تؤشر البنية اللسانية بدوالها ومدلولاتها وشبكتها العلائقية التي تسيّجها على السياق، بينما تؤشر الأحداث والأفعال الكلامية والشخصيات على المقام النصي الداخلي، ممّا يعني أن الخطاب الأدبي يحيل على مقام نصي داخلي وآخر خارجي، قوامه العلاقة بين النص الأدبي والمتلقي/القارئ.

والإشكال الذي يطرح على هذا المستوى، أنه في التواصل المباشر بين طرفي الاتصال تكون أمور التفاهم ميسرة، لمعرفتهم ببعضهم البعض التي تجعلهما يتبادلان الخطاب بينهما وفق مقتضيات أحوالهما، ومقامات يتقاطعان فيها، ومعارف وخبرات يشتركان فيها، بينما في حالة الإبداع الأدبي، المبدع/الناص لا يعرف قدرات وخبرات ووضعية قرائه/المتلقين لخطابه، ومقامات تلقيهم*، أو يعرف النزر القليل فقط، ولهذا السبب تراه يلجأ إلى العديد من الطرائق والحيّل، من قبيل الاستطراد، التكرار، الشرح ..الخ.

والإشكال الآخر الذي يطالعنا به النص وخاصة ذلك النوع الذي لا يقدم نفسه بسهولة، هو كيفية تحديد مرسل الخطاب الذي ينهض بوظيفة الإرسال وتأثيث الرسالة، وبالمقابل تحديد موضع المتلقي الذي يقوم بتلقي الخطاب، الأمر الذي جعل العديد من نظريات القراءة والتلقي تفترض وجود ناص/ضمني يتوجه بالخطاب إلى قارئ ضمني، الأول يتقاطع مع المبدع في المرجعية والمرامي والأفكار والثاني يشترك مع المتلقي المقصود في النقاط ذاتها، ووفق هذا المنوال نكون أمام الكاتب الحقيقي والقارئ الحقيقي من جهة، والكاتب الضمني والقارئ الضمني من جهة ثانية، كما نكون أيضا أمام الخطاب الأدبي والخطاب الضمني، الأول يحتكم إلى السياق المقدم/المكتوب الذي يقدمه النص، والثاني يحتكم إلى السياق الضمني الذي نستشفه من المضمون المشفر، أو المسكوت عنه في ثنايا الخطاب، ولتحديدهما يقتضي الإجراء التداولي طرح الأسئلة التالية:

- من هو المرسل الحقيقي والمرسل الضمني، وفيم تتمثل الرسالة، ومن هو المنوط بها/المتلقي؟
- ما هو مضمون التواصل .. (محتوى الرسالة وتفاصيلها)؟
- تقنيات التواصل (التقنيات التي أثثت الرسالة، ثم هل هي شفوية أم منسوخة، قناة الإرسال ..).
- ما هي مقصدية التواصل (الإبلاغ، التعليمية، التوجيه).

وطبعا بتحديد المتكلم/الباث/المرسل في الخطاب، والمتلقي/القارئ، وزمن ومكان إنتاج الخطاب، يعني هذا أن المؤول يقوم بلملمة شتات السياق الذي يخوله فهم الخطاب وتحيينه، أو بعبارة أوضح هو يموضع الخطاب باعتباره قناة تواصل في سياق بثه وتلقيه للوقوف على الدلالة والمقصدية المتوخاة من طرف مرسله، ذلك أنّ بعض المعاني في الأعمال الأدبية تشي بإرهاصات سياقية وتداولية، فاللغة العادية تؤشر على الواقع، بينما اللغة الإنزياحية خاصة في المسرح والرواية تهجس بمعان سياقية، هي على علاقة بسياقها الإنجازي الوظيفي الذي يتطلب تجاوز مستوى الدلالة إلى مستوى التداول، للوقوف على امتداداتها الوظيفية والسياقية زمنا ومكانا ومقاما.

ويأتي السياق مصاحبا للنص خارجيا وداخليا، إنّه ظله الدائم الحضور بل هو الذي يجعل النص يتأسس كنص، وهو الذي يحدد دلالته ويمكّن من تحيينه وتأويله.

والحري بالذكر أنّ دلالة السياق لا تستقر على مفهوم محدد بل على تعداد مفاهيمي، فهو أحيانا الحيّز الحاضن لإنتاج المعنى، وأحيانا مجمل المؤثرات والنواحي السياسية والمجتمعية والنفسية، وأحيانا أخرى العوامل اللغوية التي أدت إلى ظهور نمط بعينه من المعاني المدللة على فكرة ما، ولهذا السبب تظل مميزات وملامح الأسيقة عرضية بالنسبة للنص، وفي الغالب الأعم هي تقع خارجه في شكل أنشطة أو مكونات تؤثث المواقف وتنتج اللغة/الخطاب.

وتبعا لهذه الحقائق رتب "هنسن" (Hanson) السياق في ثلاث درجات من التداولية[30]:

1- التداولية الأولى: تضطلع بدراسة الضمائر وإحالاتها في السياق.

2- التداولية الثانية: تنهض بدراسة المعلومات والعوالم الفكرية والإيديولوجية التي يتقاطع فيها المتخاطبون مع التركيز على عناصر الحجاج والتأثير في المتلقي.

3- التداولية الثالثة: تتدارس الأفعال الكلامية باعتبارها ملفوظات تؤشر على أفعال ذات امتدادات اجتماعية، تهجس بدلالة ضمنية لا يمكن الإمساك بها إلا عبر الوقوف على ظروف الأفعال الكلامية/الاجتماعية.

وبشكل عام اختزل "جورج بول" (George Paul) التحليل التداولي الذي تمتهنه اللسانيات التداولية في أربع مستويات أساسية هي:

– التداولية تتدارس المقصدية: الدلالية المتوخاة من طرف المتكلم/الناص؛ أي تهتم بالدلالة التي يحاول المتكلم أو المبدع تبليغها ويقوم المتلقي/القارئ بتأويليها.

– التداولية تتدارس المعنى السياقي: حيث تقوم بتأويل وتحديد مقتضيات أسيقة الكلام الذي يجري بين الأفراد والأثر الذي يلعبه السياق في توجيه الكلام، كما تدرس الآلية التي تضبط ما يرغب في قوله المتكلمين احتكاما إلى انتماء وهوية المخاطبين والزمن والمكان، والظروف المحيطة بملابسات الكلام.

– التداولية تدرس الاستدلال المصاحب للمتلقي: إذ تحاول الوقوف في هذا المقام على الطرائق التي يوظفها المتلقي/المستقبل للخطاب لإدراك الدلالة التي يتوخاها المتكلم، بما في ذلك دراسة ما لا يقال ويمر من المتكلم للمتلقي في شكل إيماءات أو إشارات أو تضمين في القول أو شيء من هذا القبيل، مما يدخل في المعنى غير المرئي.

– التداولية تدرس علاقة القول بالتباعد: والمقصود بالتباعد هو مسافة القرب أو البعد المادي أو المعنوي (الاجتماعي، المفاهيمي) الموجود بين المتكلم والمتلقي، والذي من خلاله يحدد الطرفان حجم الكلام الذي يفي بالغرض[31].

ومن نافل القول في الختام أن المقاربة التداولية في واقع الأمر – بتعبير "فرستشيرن" (Je F. Verschueres) لا تملك آليات إجرائية بعينها، "ولا موضوعات مترابطة، فهي تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (التوظيف، الاستعمال، القصدية، السياق السوسيو ثقافي)، وهي بعد ذلك تمثل نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصلة باللغة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية"[32]، واللغة بشكل عام يتجاذبها اتجاهان أحدهما يتدارسها بنيويا ونسقيا، والآخر يتدارسها سياقيا في مضمار الاستعمال/التداول والتواصل المجتمعي.

خاتمـــة:

من أهم النقاط التي استوقفتني في ختام البحث جملة من النتائج، بعضها يتعلق بالجانب النظري للدراسة التداولية، وبعضها الآخر بالجانب التطبيقي، يمكن إيجازها في المحاور الأساسية التالية:

*البحث التداولي ليس حقلا لسانيا فحسب، لا يتعدى الوصف والتفسير، وإنّما يتدارس الظاهرة اللغوية والخطابات في نطاق توظيفها واستعملاتها المختلفة، وبمعنى أدق تجاوز أسئلة البنية والدلالة إلى الاضطلاع بأسئلة الوظيفة والتأثير والمقصدية المتوخاة من الخطاب وشروط إنتاج الكلام وتأويله، ولهذا السبب هو منفتح على الحقول المعرفية الأخرى، الفلسفة والمنطق، والأدب، والنقد، واللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وفي خضم انفتاحه

يؤثث برامجه القرائية، وأدواته الإجرائية، ويحدّث مباحثه الدراسية، الأمر الذي جعله يزخر بمفاهيم عديدة سياقية ونفسية واجتماعية وثقافية وإعلامية تواصلية.

*لا تعد الدراسات التداولية إضافة هامة للمباحث اللسانية فقط، وإنّما أكثر من ذلك بكثير فتحت أمامها الأبواب على مصرعيها، جاعلة إيّاها تنفتح على آفاق جديدة واهتمامات أخرى، مسلطة الضوء على ما كان في تعداد المهمش والمراتب الثانوية، متوخية الإجابة على الإشكالات الوظيفية والسياقية للخطاب في إطار برنامج بحث جديد يعنى بتداولية الخطاب، ويموضع آليات إجرائية فعالة لتأويل الخطابات بمختلف أشكالها وألوانها.

*إنّ تحليل الخطاب الذي تجاذبته البلاغة الكلاسيكية أول الأمر، ثم اللسانيات البنوية، والبنيوية النقدية، فالسيميائيات لاحقا، وظل يترنح بين الجانب الشكلاني والعلاماتي والتركيبي والأسلوبي، قد أخذ في الحقل التداولي لتحليل الخطاب بعدا آخر، تخطى آليات البلاغة البنيوية الشكلية والنقدية إلى السيميائيات التداولية ونظرية التواصل، فاتحا حقلا جديدا عنوانه الاتجاه التداولي في تحليل خطاب، يضطلع بدراسة الخطاب وفق مستويات متنوعة تفيد من اللسانيات والسيمائيات ونظرية التواصل، وتجاوز حدود الجملة إلى الإحاطة بنسق التواصل اللساني الشامل، الذي يتضمن النسق اللغوي في جملة معطياته الفكرية، فالتحليل التداولي لا يكتفي بالمعنى والعناصر التي تحدده في النص، بل يسعى إلى الكشف عن قصدية المتكلم عبر إحالة الملفوظ/الخطاب إلى السياق والمجال الوظيفي لتحري طبيعة العلاقة التي تصله بظروف السياق، وحيثيات التوظيف، بغية الإمساك بالقوانين التي تقف وراء برمجة دلالته.

*غيرت المقاربة التداولية التصورات النظرية للكثير من المفاهيم اللسانية، وحدّثت مفاهيم أخرى، من قبيل نقلها الاهتمام في مضمار التعامل مع اللغة/الخطاب من الاحتفال بالعوالم الداخلية للغة إلى التفاعل مع العوالم الخارجية والوظيفية، والإحاطة بطبيعة العلاقة الواصلة ما بينهما، الشأن الذي وسع دائرة الاشتغال على الخطاب وفتح مجال التأويل أمامه لاستقراء مكنوناته وفهم مقاصده وإدراك أغراضه، والوقوف على أسيقته وحيثياته ومراميه، من خلال برامج مقاربة عدّة تتدارس التواصل وأنظمة التواصل، منها المقاربة الشاملة، والمقاربة السياقية الوظيفية، والمقاربة التلفظية، والاستلزام الحواري، ومقاربة الأفعال الكلامية، والمعينات الإشارية.

*تعتبر أرضية منطلق التحليل التداولي أن الخطاب اللغوي بقدر ما هو نسق متشابك من العلاقات الصوتية والتركيبية والدلالية، هو في الوقت ذاته فعالية أداء وإنجاز متصلة بسياقات مقامية وكلامية، إنّه ملفوظ لساني يحتكم إلى نظام خاص، واستعمال تداولي معين يرمي إلى مقصدية معينة، ويتوخى غاية محددة ضمن ظروف تواصل تحددها شروط وقوانين مشتركة بين المتحاورين (المتكلم والمخاطب/المتلقي).

*تستهدف المقاربة التداولية الإحاطة بملابسات العملية التخاطبية برمتها، وشروط إنتاجها، من خلال ربط العلامات اللغوية التي يسيّجها الخطاب بمؤوليها، مقتفية أثر النّاص، والخطاب، والمتلقي، والسياق، والمقام، والتفاعل، والأداء. بغية الإجابة على كل الأسئلة التي تتعلق بالخطاب، من قبيل: من يرسل الخطاب؟ من يتلقاه؟ ماهي مقاصده؟ كيف نفهم المضمر والبنية العميقة من خلال البنية السطحية؟ ما طبيعة العلاقة الكامنة بين الظاهر والمضمر؟ كيف نكتشف أن المرسل يدلي بمعنى، بينما يرمي إلى معنى آخر؟ ومتى يكون الخطاب واضحا ومتى يكون مبهما..؟؟

*سيكون للدراسات التداولية شأن هام في برامج الذكاء الاصطناعي، وبشكل خاص في ترتيب وصياغة التأويلات المتعلقة بالاستنتاجات التخاطبية، والاستدلالات الذهنية، أو بالأحرى التمثيلات الذهنية، ممّا يسمح بتشكيل قواعد بيانات معلوماتية تنهض بتوصيف الخطاب تداوليا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- اللسانيات البنيوية مع "سوسير"، والبنيوية الوظيفية مع "سبنسر وبارسونز"، والتوزيعية مع "بلومفيلد" و"هوكيت"، والتوليدية مع "تشومسكي"

2- محمد الحناش، (1980)، البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص 189.

3- جميل حمداوي، (2010)، التداوليات وتحليل الخطاب، شبكة الألوكة، ط1، ص 10، (www.alukah.net).

4- أحمد المتوكل، (2001)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ص 16.

5- محمد مفتاح، (1989)، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص 53.

6- M.adam, Eloment de Linguistique Textuelle, Théorie et Pratique de L'analyse Textuelle, Ed Mardaga, Liège, 1990, p 28. Cf.Halliday M.A.K and Hasn, R, Cohesion in English, London, Langman, 1976, p 292

7- جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ص 11.

8- أحمد المتوكل، (2010)، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 2، بيروت، لبنان، ص 56.

9- وتعني الوظيفة التعبيرية (حديث المتكلم عما يختلج بذاته، وينتابه جوانيا)، والوظيفة الإشارية (إخبار الآخرين بشعوره الذاتي) والوظيفة الوصفية (وصف ما يجري حوله)، والحجاجية (تقديم خلاصة عن الحجج مبررة ومبرهنة).

10- آن ربول، وجاك موشلار، (2003)، التداولية علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين غوس ومحمد البياني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت لبنان، ص 55.

11- جميل حمداوي، التداولية وتحليل الخطاب، ص 16-17.

12- جمال ختام، (2016)، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، ص 76.

13- جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ص 17.

14- Jakobson roman essais de linguistique générale «ed de minuit», 1963, p 180.

15- Lyons John sémantique linguistique «Larousse langue et langage», 1980, p 261.

16- السكاكي أبو يعقوب يوسف (ت 626 هـ)، (1987)، مفتاح العلوم، تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987، ص 116.

17- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 80.

18- جمال ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 81.

19- نفس المرجع السابق ص 82.

20- Émile Benveniste, problèmes de linguistique général 1, ed, Gallimard, parid,1966, p, 253.

21- أوريكيوني كاربرات، تر: محمد نظيف، فعل القول من الذاتية في اللغة، تر: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007، ص 11.

22- السكاكي أبو يعقوب يوسف (ت 626 هـ)، مفتاح العلوم، ص 16.

23- Cf-J-L Austin, Quand dire Dest faire, introduction, traduction et commentaire par Gille Lane, ed du seuil, paris, 1972, p 114.

24- محمد مفتاح، (1985)، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء، المغرب، ص 146.

25- يوسف آيت همو، (2010)، من التواصل إلى التواصل الشعبي، في كتاب التواصل نظريات وتطبيقات(03)، إشراف محمد عابد الجابري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، بيروت، ص 216.

26- عبد الجليل مرتاض، (2000)، اللغة والتواصل، دار هومة، د ط، الجزائر ص 38.

27- عبد الهادي بن ظافر الشهري، (2004)، استراتيجيات الخطاب، (مقاربة تداولية)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت لبنان، ص 14.

28- حسن الأبيض وطلال وهبة، (2000)، علم التراكيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع 70، ص 141.

* وإن كانت نظريات أخرى ترى أن الكاتب يتوجه إلى قراء يعرفهم (نظرية التلقي).

29- فرونسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، (د ط)، بيروت، ص 38.

30- جورج يول، التداولية، (2010)، تر: قصي العتابي، دار الأمان، ط1، الرباط، ص 19-20.

31- عيد بلبع، (2009)، التداولية؛ البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، بلنسية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، ص 154.